

السلم والأمن الدوليين بين هاجس الدول وآفاق المستقبل

*International peace and security between States' obsession and future prospects*سمير كنازة^{1*}، محمد كنازة²¹ جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، samir.kenaza@univ-annaba.dz² جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي (الجزائر)، mohammed.kenaza@univ-tebessa.dz

تاريخ الإستلام: 2022 / 10 / 15 تاريخ القبول: 2023 / 02 / 26 تاريخ النشر: 2023 / 04 / 30

ملخص:

تعتبر الدبلوماسية الوقائية من بين أهم الآليات الدولية لفض النزاعات الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهذا لتفادي وقوع النزاعات وإن فشلت يتكفل مجلس الأمن بحلها عن طريق أحكام الفصل السابع من الميثاق، لكن أصبحت هذه الآلية مؤخرًا غطاءً للتدخل في شؤون الدول كما حدث في الصراع الروسي الأوكراني مؤخرًا والذي أظهر الفشل الذريع في دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الوقائية، الصراع الروسي الأوكراني، مجلس الأمن

Abstract:

Preventive diplomacy is one of the most important international mechanisms for settling international conflicts and maintaining international peace and security. This is to avoid conflicts, and if they fail, the Security Council will ensure their resolution through the provisions of Chapter VII of the Charter.

But this mechanism has recently become a cover for interference in the internal affairs of States, as happened in the recent Russian-Ukrainian conflict, which showed the failure of the role of the Security Council in maintaining the international peace and security.

Keywords: Preventive diplomacy, the Russian-Ukrainian conflict, the Security Council.

مقدمة

مع تزايد التحديات والظواهر الأمنية والاجتماعية والسياسية التي تهدد ليس الدول وحدها ولكن النظام الدولي ذاته، ينصرف المجتمع الدولي إلى التفكير في كيفية مواجهتها في المستقبل، لتقديم الحلول والبدائل لصناع القرار أو البحث في الظواهر المستقبلية التي سيتوجب مواجهتها.

ولما كان السلم والأمن الدوليين أحد أهم القضايا التي شغلت ولا تزال تشغل العالم بأسره، وفي إطار جهود الدول بعد الحرب العالمية الثانية في إرساء نظام عالمي أكثر فعالية وديمقراطية واستقراراً. ظهرت فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة لوضع نظام جدي هدفه حماية السلم والأمن الدوليين وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب بعد الدمار الذي خلفته الحربين العالمية الأولى والثانية.

وبتطور مفهوم الأمن، إذ لم يعد يقتصر على الدفاع عن الوطن فحسب، بل أصبح يستوجب أيضاً تسوية النزاعات الخارجية قبل أن تتحول لبؤر توتر، ظهر مفهوم الدبلوماسية الوقائية والمتمثل في اتخاذ جملة من الإجراءات الدبلوماسية للحيلولة دون انتشار النزاعات عند حدوثها. عن طريق إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى مناطق الأزمات لتهيئة مناخ ملائم للحوار والتواصل مما يساهم في تسويتها بطرق سلمية عن طريق تقريب وجهات النظر للوصول إلى حلول توافقية. ويمكن أن تشمل الدبلوماسية الوقائية أيضاً تدخل مجلس الأمن والأمن العام وجهات فاعلة أخرى بغرض الإثراء عن استخدام العنف في اللحظات الحاسمة .

وعليه سنتناول، موضوع الدبلوماسية الوقائية كأداة للوقاية من النزاعات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين الذي يعتبر أهم قضية تشغل العالم في الوقت الراهن، حيث سنعالج في المحور الأول: موضوع الدبلوماسية الوقائية وإشراف المستقبل، كما سنعالج في المحور الثاني مسألة السلم والأمن الدوليين بين سيادة الدول والتدخل في شؤونها.

أولاً: الدبلوماسية الوقائية وإشراف المستقبل

1 - مفهوم الدبلوماسية الوقائية:

منذ دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ سنة 1945، ورغم مرور أكثر من سبعين سنة على إعتماده وهي المدة التي تكفي لحدوث متغيرات في الساحة الدولية، لاسيما وأن قواعد القانون الدولي تشهد تطور ملحوظ في الأونة الأخيرة. لم يجدد الميثاق نفسه، رغم نص المادة 109 منه على إمكانية ذلك، لذلك فمن الضروري إعادة صياغته لضبط العلاقات بين الدول وتعزيز حفظ السلم والأمن الدوليين.

حيث أن مصطلح الدبلوماسية الوقائية فرض نفسه كآلية من آليات حفظ السلم والأمن الدوليين، لا سيما بعد بروز ظاهرة الإرهاب التي تتغذى من بؤر التوتر في العالم. إذ يشير هذا المفهوم إلى الإجراءات والأعمال التي من شأنها أن تعمل على منع نشوب النزاعات بين الأطراف، بل أيضاً على منع تفاقمها وتحولها إلى صراعات والحيلولة دون انتشارها إذا تفجرت، وعليه تعتبر الدبلوماسية الوقائية آلية وقائية غايتها تطبيق الأزمات، كما

جاء في خطة السلام التي أعدها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي. وهذا المفهوم، لا يزال يتطور، بحيث أصبح يطال اليوم ترسيخ دعائم السلام بعد انتهاء النزاعات ومنع تجددتها (مجلس الأمن، 2011) ولعل أول ظهور لها كان عن طريق صرح قدمه " داغ همرشولد " الأمين العام السابق للأمم المتحدة 1953-1961 في طرحه حول منع نشوب خلافات بين الأطراف (عبد الرحمان، 2016).

حيث يرتبط مفهوم الدبلوماسية الوقائية إرتباطا وثيقا بمفهوم منع الصراع بإستخدام جميع الأساليب والوسائل التي نص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (الوساطة-التوفيق-المساعي الحميدة) ، عن طريق الأعمال الإستشرافية التي تعمل على تسيير سياسيات الدول لبناء جسور السلم والأمن الدولي.

ويمكن تعريفها على أنها الأعمال الرامية إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها (حيدر، 2007).

2 - التفرقة بين مفهوم الدبلوماسية الوقائية وغيرها من المفاهيم

قد يتقارب مفهوم الدبلوماسية الوقائية مع غيره من المفاهيم على غرار صنع السلام، حفظ السلام وفرض السلام وأخيرا بناء السلام.

صنع السلام: هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية، عن طريق الوسائل السلمية التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، حيث تتزامن عملية صنع السلام مع الدبلوماسية الوقائية أو قد تأتي بعدها مباشرة (بطرس، 1992).

حفظ السلام:ويقصد به التدخل المباشر من طرف ثالث بتفويض دولي للفصل بين أطراف الصراع والسعي لوقف النزاع المسلح والعمل كقوة عازلة بين أطرافه واستعادة السلام. وعادة ما يتم إستخدام قوات عسكرية تابعة للأمم المتحدة بتفويض من مجلس الأمن متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق.

فرض السلام: خلال ممارسة قوات حفظ السلام لمهامها الاساسية والمتمثلة في فصل طرفي النزاع، قد تتعرض لهجمات عدائية من أحد طرفي النزاع، وهنا تتحول مهام هذه القوات من حفظ السلام إلى فرضه بالقوة.

بناء السلام: عادة ما يكون بناء السلام بعد إنتهاء الصراع، حيث وصفه الدكتور بطرس بطرس غالي في اجندته للسلام على أنه " إقامة بيئة جديدة لتفادي إنبهار الظروف السلمية. ومن هذا المنطلق نلاحظ عودة مفهوم الدبلوماسية الوقائية ففي مرحلة بناء السلام نكون بصدد تفادي وقوعه من جديد (حبيب، 2017).

كما تم تأسيس لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وهي هيئة استشارية حكومية دولية تدعم الجهود المبذولة في بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات

3 - آليات الدبلوماسية الوقائية.

أصبحت سياسة منظمة الأمم المتحدة تتجه من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، من خلال زيادة الجهود الدبلوماسية المبذولة في سبيل السلام حيث تعتمد الدبلوماسية الوقائية على العديد من الإجراءات الدبلوماسية المتخذة للحيلولة دون تصعيد المنازعات إلى نزاعات ولحد من انتشار النزاعات عند حدوثها. وبالرغم من الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية في أشكال ومنديات مختلفة، عامة وخاصة على السواء، فإن التعبير الأكثر شيوعاً لها يتبلور في عمل المبعوثين الدبلوماسيين الموفدين إلى مناطق الأزمات بغرض تشجيع الحوار والتوصل إلى حلول توافقية وتسوية التوترات بالوسائل السلمية. ويمكن أن تشمل الدبلوماسية الوقائية أيضاً تدخل مجلس الأمن والأمن العام وجهات فاعلة أخرى بغرض الإثراء عن استخدام العنف في اللحظات الحاسمة.

ويتقدم الأمن العام بمساعيه الحميدة إلى أطراف النزاع إما شخصياً أو بواسطة مبعوثين دبلوماسيين يرسلهم إلى مناطق التوتر في جميع أنحاء العالم، كما يؤدي مجلس الأمن أيضاً، بوصفه جهاز الأمم المتحدة المنوط بالمسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن، دوراً حاسماً في دعم الإجراءات الوقائية (الأمم المتحدة، 2019).

حيث تضمنت أجندة السلام، لبطرس بطرس غالي إلى الآليات الكفيلة بتحقيق أهداف الدبلوماسية الوقائية والمتعلقة بالطرق الإجرائية لتفعيلها على أرض الواقع وهي: تدابير بناء الثقة، تقصي الحقائق، الإنذار المبكر الانتشار الوقائي، المناطق المنزوعة السلاح. (عاطف، 2017)

ثانياً: السلم والأمن الدوليين بين سيادة الدول والتدخل في شؤونها.

سيادة الدول من المبادئ المقدسة في أحكام القانون الدولي، ومن أهم مقومات ميثاق الأمم المتحدة ولو ظاهرياً فقط، رغم ذلك نلاحظ هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على سلطات مجلس الأمن، والتأثير في قراراته ضاربة عرض الحائط قواعد الشرعية الدولية، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول على إقليمها بحجة حماية حقوق الإنسان وحبون السلم والأمن الدوليين. خاصة في حالات إنتهاك حقوق الإنسان أو بطلب من الدولة لعدم قدرتها على التحكم في النزاع. (حفاوي، 2012)

1 - الدبلوماسية الوقائية كغطاء للتدخل السياسي

ففي السنوات الأخيرة، يتزايد إهتمام الأمم المتحدة على العمل بأسلوب الدبلوماسية الوقائية في سياق تدخلها حيال الأزمات الدستورية الحادة مثل عملية التغيير غير الدستورية للحكومات (الإنقلابات العسكرية) والمنازعات الإنتخابية العنيفة، فعلى سبيل المثال، شهدت الساحة السياسية توترات في فنزويلا تمثلت في مظاهرات مظاهرات شعبية حاشدة، بعد إعلان زعيم المعارضة "خوان غايدو" نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد، واعتراف بعض الدول به على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، مما أدى إلى حدوث أزمة دستورية حادة انتهت بإنقلاب عسكري.

إذ صرح مندوب الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة أن الغرض الوحيد للولايات المتحدة من طلب عقد إجتماع لمجلس الأمن حول الوضع في فنزويلا هو زعزعة استقرار الوضع فيها. مما أدى إلى دعوة مجلس الأمن الأطراف إلى بدء عملية سياسية سلمية تؤدي إلى انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية مع مراقبتها.

أما الآن فيبدو أن المشروعية الدولية للدبلوماسية الوقائية قد أصبحت أسيرة للمشروعية الأمريكية وسلوكها الإنفرادي في إطار إستراتيجيتها الجديدة حول ما يسمى بالخطر المحتمل، مع استعمال القوة بإسم حق الدفاع المشروط ضاربة عرض الحائط كل الأعراف الدولية. إذ وبعد أحداث 2011/09/11 أصبحت تتجه إلى ما يسمى بالحرب الإستباقية، والتي تركز على محاربة الإرهاب في جميع أنحاء العالم (رقيب، 2013)

كما أنه ظهر حديثاً مبدأ جديد في القانون الدولي، يشكل خطراً حقيقياً على مبدأ سيادة الدول، ألا وهو مبدأ مسؤولية الحماية، حيث يرخّص للمنظمات الدولية حق التدخل في مواجهة الأزمات الداخلية للدول لتعزيز الأمن الإنساني، وقد تم النص عليه في مؤتمر القمة العالمي لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2005، بمناسبة الذكرى الستين لإنشائها، وهو المبدأ الذي أسال الكثير من الحبر، خاصة في الشق المتعلق بعواقب التدخل العسكري في الدول، وهو الأمر الذي قد يزعزع السلم والأمن الدوليين بدل صيانتها كما هو الحال اليوم في ليبيا. (غلان 2015)

2 - فشل الدبلوماسية الوقائية في الصراع الروسي الأوكراني

في غضون خمسة أشهر فقط ، تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في مقتل الآلاف وتشريد الملايين وتمزيق الجغرافيا السياسية والاقتصادية العالمية. كانت الآثار الأشد في أوكرانيا، حيث رأى المواطنون مؤسستهم تتعرض للقصف ويواجهون اضطرابات وتهديدات لسبل عيشهم.

فمنذ الغزو الروسي في فبراير ، لقي ما يقدر بنحو 4900 مدني مصرعهم في أوكرانيا ، وأصيب حوالي 6000 وغادر أكثر من 5.6 مليون إلى بلدان في أوروبا ، مما تسبب في أكبر أزمة لاجئين في المنطقة. كما نزح 6.3 مليون شخص آخر داخليا.

لم تستطع الدبلوماسية الوقائية لحد الساعة إحتواء النزاع الروسي الأوكراني، بل ساهمت بشكل كبير في تأجيج الوضع لاسيما وأن الدول الكبرى التي كان من المفروض أن تساهم خارجيتها في إحتواء الوضع، ساهمت بشكل كبير في تأجيجها وهذا رغبة منها في كسر الإقتصاد الروسي وجره إلى ويلات الحروب من أجل إعادة رسم الخارطة الإقتصادية والسياسية للعالم

3 - الفيتو الروسي وفشل مجلس الأمن

تم التأسيس لحق الاعتراض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة في مؤتمر يالطا في فبراير 1945، نتيجة قناعتهم بأن وضعهم المتميز يستلزم أولوية المسؤولية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين (العزاوي، 2014)

أسال حق الاعتراض أو حق النقض أو الفيتو الذي تضمنته المادة 27 فقرة 03 من الميثاق الكثير من الحبر، فلا يعقل أن دولة واحدة تستطيع عرقلة العمل الذي يرغب فيه الأعضاء الآخرون في هيئة عالمية مسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث نصت على وجوب توافق أصوات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في المسائل الموضوعية، فحق النقض ربما يكون أهم تمييز في ميثاق الأمم المتحدة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، ليتم استخدامه في الدفاع عن مصالحهم الوطنية، أو لدعم توجه معين في سياستهم الخارجية، وهو ما يدل على إستخدامه من طرف روسيا لإفشال أي قرار يتعلق بسوريا، واستخدامه أيضا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لإفشال أي قرار ضد إسرائيل يخص إحتلالها لفلسطين (مشلح 2020).

شكل حق النقض نقطة خلاف بين العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ إنشاء ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو لعام 1945 لكونه يمنح الدول الخمس (فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة وروسيا، والصين) القوة الفعالة لعرقلة أي مشروع قرار يعرض على مجلس الأمن، فما يحدث الآن على ضوء الأحداث المعاصرة هو أن الأعضاء الدائمين يهددون بشكل أو بآخر باستخدام حق النقض لضمان صياغة قرارات مجلس الأمن بما يتماشى مع رغباتهم أو لمنع طرحها للتصويت على الإطلاق، وعليه يمكن لعضو دائم في مجلس الأمن، إذا أدين بتهديد السلام أو خرقة ، أن يستخدم حق النقض ضد أي إجراء عقابي ضده، وهو ما كرس لممارسات غير أخلاقية داخل مجلس الأمن تخدم أجندات معينة، حتى لو كان في هذا التعطيل انتهاك لحقوق الإنسان أو المس بالسلم والأمن الدوليين اللذين هما صميم مسؤولية مجلس الأمن، وصل بها الحد إلى عرقلة قرارات تم صياغتها خصيصا لمساندة شعوب مضطهدة في تقرير مصيرها، وإدانة زعماء متسلطين لزعزعتهم من عروشهم خدمة للسلم والأمن الدوليين (سهيل، 2010)

4 - قرار مجلس الأمن رقم 2623 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2022

لأول مرة يحيل مجلس الأمن نزاع دولي على الجمعية العامة ويفشل في إتخاذ قرار وهذا بسبب أن أحد الدول الخمس دائمة العضوية هي طرف أصيل في النزاع ولا يمكن إتخاذ أي قرار ضدها بإستخدام حق الفيتو وهذا يمثل الرجوع إلى الخلف لتفعيل، حيث أن هناك سابقة دولية لمواجهة التعنت من طرف الدول الكبرى عند ثبوت عجز مجلس الأمن الدولي للاضطلاع بمسؤوليته عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أين اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 377 في 3 نوفمبر 1950 والمعروف باسم قرار "الاتحاد من أجل الحفاظ على السلام" والذي ينص على أنه في أي حالة يبدو فيها أن هناك تهديدا للسلام مع عدم توصل مجلس الأمن إلى إصدار قرار بسبب عدم توفر الإجماع بين أعضائه الدائمين، ستدرس الجمعية العامة وفق مسؤوليتها الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، المسألة على الفور من أجل تقديم التوصيات المناسبة للأعضاء بشأن التدابير الجماعية التي يتعين اتخاذها ومع ذلك، فإن مبادرة الجمعية العامة هذه محدودة فلا يمكنها إلا تقديم توصيات إلى الدول الأعضاء، ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحل محل مجلس الأمن وأن تتخذ قرارا يقضي بفرض حظر اقتصادي أو تدخل عسكري، لذلك فشلت المحاولات الأولية لفض النزاع الروسي الأوكراني في تحقيق أي إجراء لتجاوز حق النقض لعضو دائم في مجلس الأمن وهو روسيا.

خاتمة :

يبدو أن مفهوم تهديد السلم والأمن الدوليين قد تطور مؤخراً، حيث انتقل من المفهوم الكلاسيكي والذي يتعلق بالحروب والعمليات العسكرية، إلى المفهوم الحديث الذي يعتبر الفقر وضعف التنمية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، لأن مثل هذه العوامل قد تتسبب في نشوب النزاعات ومن ثم تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. فالمجتمعات التي تفتقر إلى الرفاهية الأساسية تميل إلى الوقوع في هوة الصراع.

ومع هذا التطور الحاصل، كان لزاماً على منظمة الأمم المتحدة البحث في وسائل جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين. حيث اعتمدت على الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات أو لإحتوائها في حال نشوبها أو للعمل على عدم نشوبها مرة ثانية حسب مفاهيم أجندة السلام المتضمنة صنع السلام، حفظ السلام، فرض السلام وبناء السلام.

لكن، الدبلوماسية الوقائية، كآلية مستحدثة لتجنب وقوع النزاعات أو لفضها، أو لضمان عدم نشوبها مرة ثانية معيبة من ناحية افتقارها لسلطة توقيع الجزاء، حيث أن نتائجها معلقة على التوافق الرضائي لطرفي النزاع من جهة، وتحكم الدول الكبرى والمنظمات الخاضعة لسلطتها في توجيهها من جهة أخرى.

ورغم ذلك تبقى الدبلوماسية الوقائية هي الحل الأنجع والأفضل لوضع حد لبؤر التوتر في العالم، ومن ثم الحد من النزاعات الدولية والوقاية من انتشارها. نتيجة ما توصلت إليه في الكثير من القضايا الدولية الشائكة.

كما تبقى العديد من المفاهيم التي تحيط بعمل مجلس الأمن من خلال مهام حفظ السلم والأمن الدوليين غامضة لحد الساعة على غرار وضع مفهوم محدد للسلم والأمن وكذا الإرهاب، الذي ساهم غياب تعريف دقيق له في منظومة القانون الدولي إلى طرح العديد من المفاهيم والتفاسير من طرف القوى الكبرى المتضررة من هذه الظاهرة والتي تخدم مصالحها الذاتية، وكانت في مجملها بعيدة كل البعد عن العوامل الحقيقية التي أدت إلى ظهورها

أصبح مجلس الأمن في الوقت الراهن يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين بدل حفظهما، نعم فعشوائية قراراته وانتقائيتها، وتحكم الأعضاء الدائمين فيه أثرت كثيراً على عمله، وجعلته أداة في أيديها لقلب أنظمة الحكم وموازين القوى، كما برهنت إنتقائية مجلس الأمن في التعامل مع القضايا المعاصرة أنه يستحيل إحلال السلم والأمن الدوليين في العالم في خضم التلاعب بمبادئ القانون الدولي وأن تفويض مجلس الأمن لإستعمال القوة في العلاقات الدولية لم يكن حيادياً بل إنحرف في صالح قوى هيمنة على سلطة اتخاذ القرار، وهو ما أدى إلى إنتهاك صارخ لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، رغم أن مجلس الأمن قد حضي بمكانة خاصة فيه مقارنة بباقي الأجهزة الرئيسية وهذا إعتباراً لمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي جعله يطغى على الساحة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة إفراطه في استخدام تدابير الفصل السابع من الميثاق وإصداره

للعديد من القرارات الملزمة لمجابهة النزاعات الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتي أثبتت أنه جهاز مسلوب الإرادة يتحرك فقط وفق رغبات أعضائه الدائمين.

ومن هنا يتضح أنه وفي انتظار تعديل ميثاق الأمم المتحدة، يجب وضع آليات تحد من استخدام حق النقض لأغراض خاصة، وهذا عن طريق تفعيل قرار الجمعية العامة المعروف باسم قرار الاتحاد من أجل الحفاظ على السلام، وجعل توصيات الجمعية العامة ملزمة في هذا الصدد، للتمكن من معالجة تهديدات السلم والأمن الدوليين التي أخفق مجلس الأمن في معالجتها أو لم ترغب الدول دائمة العضوية في ذلك، والإلغاء النهائي لصفة العضوية الدائمة، مع إلغاء حق النقض، وإعتماد نظام التصويت بالأغلبية، مع جعل سلطة القرار في القضايا الأمنية الكبرى والتي تقتضي سن تشريعات دولية لمكافحة بيد الجمعية العامة، عن طريق تعديل نص المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة التي غلت يدها حتى على تقديم توصية بسيطة عندما يباشر مجلس الأمن النظر في أي نزاع.

الإحالات والمراجع

المؤلفات

- النوري عبد الرحمان: الدبلوماسية بين الواقع والأفاق على ضوء المتغيرات الراهنة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد 09، العدد 01، جامعة زيان عاشور – الجلفة، 2016، ص 188.
- حيدر حاج حسن الصديق: دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، دار هومة، الجزائر، سنة 2007، ص 76.
- د/ حبيب عبد الله محمد الرميمة: دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2017، ص 147.
- عاطف عبد الله عبد ربه: دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز السلم والأمن الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2017، ص 212.
- رقيب محمد جاسم الحماوي: تطور وظائف الأمم المتحدة وأثرها على سيادة الدول – دراسة قانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2013، ص 07.
- سهيل حسين الفتلاوي: مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2010، ص 131.
- لمى عبد الباقي العزاوي: الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الإنتقائية وازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2014، ص 194.

الرسائل

- حفاوي مدلل: الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 104.

المقالات

- فاطمة غلمان: الدبلوماسية الجماعية بين احترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية، المركز العربي لدراسات وأبحاث السياسات، مجلة سياسيات عربية، العدد 15، جويلية 2015، ص 76.
- ببي أنس مشلح: مدافع فايزة: حق الفيتو : الحاجة لإصلاح المنظومة الأممية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1 المجلد: 34 / العدد: 04، ديسمبر 2020، ص 28.

المواقع الإلكترونية

- أجنحة السلام للأمين العام السابق للامم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي، المقدمة في التقرير رقم A/47/277 بتاريخ 1992/06/17 المعروض في أشغال الدورة السابعة والأربعون بعنوان الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم ص 7 بند 20 وثيقة متوفرة على الرابط <https://undocs.org/ar/A/47/277>
- الدبلوماسية والوساطة، نشرة صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية: الدبلوماسية – الوقاية – العمل <https://www.un.org/undpa/ar/diplomacy-mediation>